مؤتمر لندن يسقط

يمن قوي ومستقر يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم

اختتم الأربعاء في العاصمة البريطانية لندن المؤتمر الدولي الخاص بدعم التنمية والإصلاحات ومكافحة الإرهاب في بلادنا.. والذي دعا اليه رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون، ورأس وفد بلادنا فيه رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور.

وأكد المؤتمر على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله والالتزام بعدم التدخل في شئونه الداخلية، ودعم الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب، وتقديم المزيد من الدعم لجهود الحكومة من أجل بناء قدراتها التشريعية والقضائية والأمنية.

وتوصل المؤتمر الى عقد لقاء للمانحين خاص باليمن في الرياض يومي ٢٧ و٢٨ فبراير، وعقد أول لقاء لـ« أصدقاء اليمن » في أواخر شهر مارس.

"الميثاق" - متابعات

هذا وكان دولة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء قد القى كلمة أمام المؤتمر اكد فيها أن المشكلة الرئيسة التي تعاني منها اليمن هي مشكلة اقتصادية بالدرجة الأولى، وأهمها النمو السكاني المرتفع، وتدني معدلات الالتحاق بالتعليم.

جاء ذلك خلال كلمته في مفتتح اجتماع خاص بشركاء وأصدقاء اليمن مساء الأربعاء في العاصمة البريطانية لندن بهدف حشد الدعم الدولي لليمن لمساندة جهوده على صعيد التنمية والإصلاحات وتعزيز قدراته في مكافحة الإرهاب بمشاركة وزراء يمثلون أكثر من عشرين دولة عربية وأجنبية وفي المقدمة وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وعدد من الدول الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن وتركيا.

وعبّر رئيس مجلس الوزراء عن الشكر باسم الحكومة والشعب اليمني للمشاركين في الاجتماع واهتمام دولهم بمساندة اليمن، مقدراً في ذات الوقت تقديراً عالياً دعوة رئيس الوزراء البريطاني السيد جوردون براون، لعقد هذا الاجتماع واستضافته في العاصمة لندن بهدف مناقشة كيفية دعم اليمن والحد من التطرف ومكافحة الإرهاب، وكذا مساعدته في مواجهة التحديات التنموية.

وقال "إننا نثمّن عالياً استجابة الشركاء الدوليين الممثلين في هذا الاجتماع، وحرصهم على أمن واستقرار ووحدة اليمن، وتعزيز جهوده في مكافحة الإرهاب، وتذليل ما يجابهه من تحديات تنموية وأمنية انطلاقاً من إدراكهم أن يمناً قوياً ومستقراً يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم".

وقدّم الدكتور مجور عرضاً موجزاً إلى الاجتماع بشأن أولويات اليمن التنموية والتحديات التي يواجهها ورؤيته بشأن مواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب بمختلف أشكالها وآليات التعاون الملائمة لتعزيز الجبهة العالمية لمناهضة الإرهاب.

وقال "مما من شكّ أن اليمن يعاني اليوم من تحديات عديدة تزامنت في وقت واحد، مما استنزف جهود وقدرات وإمكانيات الدولة في مواجهتها، وألحق ضرراً كبيراً باقتصادها وجهودها التنموية، وفي مقدمة تلك التحديات الأعمال والأنشطة الإرهابية، فالإرهاب آفة خطيرة تتجاوز الدول والحدود، وتستهدف قيم الحرية والديمقراطية والسلام، وقد كانت الجمهورية اليمنية من أوائل الدول التي عانت من الإرهاب أكثر من غيرها من الدول واكتوت بناره".

موضحاً أن الإرهاب ألقى بظلاله سلباً على مختلف الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن "حيث تكبّدت خسائر فادحة في كثير من القطاعات الحيوية، خاصة في مجال الاستثمارات والسياحة. هذا إلى جانب ما تكبّدته اليمن من خسائر وأضرار مادية وبشرية بسبب تلك الأعمال الإرهابية".

وقال "يضاف إلى ذلك الكثير من التحديات، وخاصة ما يتصل بفتنة الإرهاب والتخريب والتمرّد في محافظة صعدة، وتلك الأنشطة التخريبية وأعمال العنف للعناصر الانفصالية في بعض مديريات المحافظات الجنوبية والشرقية، وجميعها أعمال خارجة على الدستور والنظام والقانون، حيث يلتقي الجميع عند هدف واحد، هو زعزعة الأمن والاستقرار ونشر العنف والفوضى، مستغلين المناخات الديمقراطية، مما أثّر سلباً على الوضع الاقتصادي".

وأضاف "لاشك أن مناخات الفقر والبطالة أهم سبب للإيقاع بالشباب ودفعهم إلى ارتكاب أعمال عنف وإرهاب".

وتابع "كما تمثّل أعمال القرصنة البحرية وظاهرة اللجوء من الصومال ودول القرن الأفريقي واحدة من أهم التحديات التي تواجه اليمن، فقد بلغ عدد اللاجئين من تلك المنطقة الموجودين باليمن حوالي ثمانمائة ألف لاجئ، مما يشكّل عبئاً اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً".

وقال "إن الجمهورية اليمنية تعي جيداً تلك التحديات التي تواجهها في الوقت الراهن ولذلك فإنها تقوم بواجبها والتزاماتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز شراكتها مع المجتمع الدولي في هذا المجال لأنها تعتبر ذلك أولوية إستراتيجية، استشعاراً منها بخطورة الإرهاب على وجودها أولاً وعلى استقرار المنطقة والعالم ثانياً".

وأضاف "لقد خاض اليمن معركة متعدّدة الأوجه أمنياً واقتصادياً وفكرياً وإعلامياً، تستدعي تضافر الجهود لمساندته ودعمه في تجاوز الآثار والتداعيات المترتّبة على ظاهرة الإرهاب". مؤكداً بأن تلك الجهود متواصلة في مكافحة الإرهاب في مختلف الاتجاهات ليس فقط أمنياً وعسكرياً، وإنما من خلال نظام متكامل صاغته اليمن يضمن محاصرة الإرهاب وتجفيف منابعه.

وخاطب المشاركين في الاجتماع قائلاً "لاشك أنكم قد تابعتم الإنجازات الأخيرة التي حققتها الأجهزة الأمنية والعسكرية اليمنية والتي تمكنت من إلحاق وتوجيه ضربات مؤثّرة وموجعة ضد هذا التنظيم الإرهابي وحققت نجاحات ما كان لها أن تتحقق إلا في ظل وجود إرادة وطنية قوية لمكافحة الإرهاب وبفضل التعاون الأمني بين اليمن وشركائه الإقليميين والدوليين".

ومضى الدكتور مجور قائلاً "كما أننا لم نغفل في هذه المواجهة الدور الإعلامي والثقافي والفكري فقد تبنت الحكومة خطة إعلامية وثقافية مساعدة في هذه المواجهة مع الإرهاب، تعتمد على تناول وشرح الأضرار الجسيمة التي تخلّفها الأعمال الإرهابية التي تهدد أمن وسلامة الجميع وتصحّح المفاهيم الخاطئة لدى الشباب المغرّر بهم".

وجدّد رئيس مجلس الوزراء التزام اليمن بمواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يكفل تحقيق الاستقرار والازدهار للشعب اليمني.

وقال "نحن حريصون على الوفاء بتعهداتنا تجاه المنظمات الدولية ومجتمع المانحين الخاصة بمواصلة تطوير البناء المؤسسي للدولة لتحسين القدرة الاستيعابية لتنفيذ برامج التنمية".

وأضاف "كما أن الحكومة اليمنية حريصة كل الحرص على تسريع وتيرة تنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية وتطوير منظومة الحكم الجيد وخاصة في مجال تعزيز استقلالية السلطة القضائية ومكافحة الفساد وتحسين البيئة الاستثمارية وتحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر".

وأكّد الدكتور مجوّر مرة أخرى أن الإرهاب لن يثني اليمن عن التزامها بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية الذي انتهجته الجمهورية اليمنية كخيار مبدئي لا رجعة عنه.

وأردف رئيس الوزراء قائلاً "إذا كان البعض يستند في حديثه ذلك على وجود بعض أعمال التطرّف والإرهاب، فإن تلك ظاهرة لا يختص بها اليمن لوحده، بل إنها موجودة في الكثير من البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء، حيث أن التطرف والإرهاب لا حدود لهما ولا وطن".

وتابع "إننا في الجمهورية اليمنية ندرك أن عملية التحول الديمقراطي في بلد نام ومجتمع تقليدي، تستدعي من شركائنا التفهم بأن تلك التحولات تحتاج إلى الرعاية والتشجيع لكي تتطور وتستمر، وانطلاقاً من هذه الرؤية ستظل عملية الإصلاحات السياسية متواصلة بهدف تطوير العملية الديمقراطية وتعزيزها".

ولفت إلى أن اليمن حالياً بصدد إجراء إصلاحات لتطوير النظام السياسي والانتخابي، تتضمّن توسيع دائرة المشاركة السياسية والأخذ بنظام الغرفتين في السلطة التشريعية والانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

وقال "إن يمناً مستقراً ومزدهراً وموحّداً، هو الضمان الأساسي لنجاح الحرب على الإرهاب بكافة صوره وأشكاله وخدمة الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وهذا لن يتحقق إلا بالدعم الواضح والعملي لأمن واستقرار ووحدة اليمن من قبل الشركاء الإقليميين والدوليين".

وأكد رئيس الوزراء حرص الجمهورية اليمنية على الوفاء بمسئولياتها الوطنية والإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب وأن أرضها لن تكون أبداً ملاذاً آمناً لقوى التطرّف والإرهاب وسنواصل ملاحقة ومطاردة العناصر الإرهابية بكل ما أوتينا من قوة، وبما لدينا من إمكانيات ولن تتوقف جهودنا في هذا المجال.

وقال "إن اليمن حكومة وشعباً وهو يتطلع إلى هذا الاجتماع، ليحدوه الأمل بأن يكون هناك تفهم واضح للقضايا التي تعزّز من جهود مكافحة الإرهاب وتبعث الأمل للشعب اليمني بأنه ليس وحيداً في مواجهة التحديات الاقتصادية وأن شركاءه وأشقاءه وأصدقاءه سيقفون بقوة إلى جانبه".

وأضاف "نثمّن بهذه المناسبة تثميناً عالياً، دعوة العديد من الدول لتكوين مجموعة أصدقاء اليمن لدعمه تنموياً وأمنياً، كما أننا نعبر عن شكرنا وتقديرنا للتوجهات الهادفة للدعوة إلى عقد مؤتمر في الرياض بالمملكة العربية السعودية بعد هذا الاجتماع، لمناقشة المواضيع المتعلّقة بتمويل متطلبات التنمية وتحسين فاعلية المساعدات التنموية لليمن.. وتعزيز قدراته الأمنية والاقتصادية".

وأعرب رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور في ختام كلمته عن تمنياته أن يخرج هذا الاجتماع بنتائج مثمرة تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة منه وتخدم الاستقرار في اليمن والمنطقة.□

مظاهرات حاشدة لجاليتنا بلندن ترفض الانفصال والإرهاب

توافد الآلاف من أبناء جالية بلادنا في بريطانيا إلى العاصمة لندن الأربعاء الماضي للتعبير عن رفضهم لدعاوى الانفصاليين والعملاء والارهابيين وذلك بالتزامن مع مؤتمر لندن لدعم التنمية ومكافحة الإرهاب في بلادنا الذي عقد بمشاركة ٢١ دولة وبحضور رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور.

وكانت جموع غفيرة من أبناء الجالية بمختلف فئاتهم وأعمارهم قد توافدوا إلى أمام مقر المؤتمر لندن وهم يرفعون الشعارات المطالبة بدعم الاستقرار والتنمية في اليمن.

مؤكدين رفضهم لكافة الأعمال الإرهابية والتخريبية التي تشهدها بعض المناطق سواءً من قبل عناصر القاعدة أو الإرهابيين الحوثيين في صعدة أو العناصر الانفصالية.. وشددوا على تمسكهم بالوحدة وأنهم سيظلون دوماً خير سفراء لتمثيل بلدهم في الخارج على أحسن وجه ونقل صورة مشرفة للعالم كله عن اليمن واليمنيين باعتبار أبناء المغتربين يشكلون واحداً من أهم عوامل التنمية ولهم أدوار بارزة في تطور وازدهار البلدان التي يقيمون ويعملون فيها.

وردد أبناء الجالية الهتافات المطالبة بوقوف جميع اليمنيين في الداخل والخارج من قوى سياسية ومنظمات مجتمع مدني وأفراد والتفاهم حول القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، ووقوفهم جنباً إلى جنب مع الحكومة في جهودها الرامية إلى التغلب على التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجهها والتصدي لكل ما من شأنه المساس بأمن واستقرار الوطن ووحدته وأمنه.. كما رفعوا لافتات كُتب عليها «لا للعملاء والمرتزقة والانفصاليين والإرهابيين».□

العطية: اليمن يشكّل أهمية استراتيجية لدول مجلس التعاون

أكّد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن بن حمد العطية أن اليمن يشكل أهمية إستراتيجية لدول مجلس التعاون، وبالتالي فإن قضايا الأمن والاستقرار والتنمية فيه تهم دول المجلس خاصة وأن اليمن يشكل جزءاً أساسياً وجوهرياً في خريطة المنطقة وامتداداً حيوياً في نسيجها العام تأثّراً وتأثيراً.

وقال العطية في كلمة له في الاجتماع رفيع المستوى لمناقشة الوضع في اليمن وفرص التعاون الدولي الذي عقد الأربعاء في لندن إن دول المجلس أكدت دعم وحدة وأمن واستقرار اليمن لتحقيق الازدهار والرخاء لشعبه وتعزيز كفاءة الاقتصاد اليمني وتحسين البيئة الاستثمارية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيراً في هذا الإطار إلى أن اليمن انضم إلى المنظمات المتخصصة المنضوية تحت مظلة مجلس التعاون وهو ما يوضح الاهتمام الكبير الذي توليه دول المجلس لليمن إيماناً منها بأن ذلك يعد أحد أهم المحاور الأساسية التي تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في اليمن.

وأضاف إن دول المجلس أولت أهمية للبرامج والمشاريع التنموية لتأهيل الاقتصاد اليمني بدءاً من رعايتها مع المملكة المتحدة لمؤتمر المانحين في لندن في نوفمبر عام ٢٠٠٦، ما أدى إلى ارتفاع حجم إجمالي تعهدات دول مجلس التعاون بما في ذلك صناديق التنمية إلى نحو ٣,٧ مليار دولار لتمويل مشاريع وبرامج التنمية للفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٠ حيث تم تخصيص نحو ٣,٢ مليار منها حتى الآن موزعة على أكثر من ٦٠ مشروعاً وبرنامجاً تنموياً، مؤكداً أن التنفيذ الفعلي قد بدأ في العديد من تلك المشاريع والبرامج، إضافة إلى ما قدّمته دول مجلس التعاون من مساعدات أخرى بهدف تعزيز قدرة اليمن على مواجهة الأزمات الطارئة مثل تداعيات أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وآثار السيول والفيضانات التي اجتاحت اليمن وغيرها من المساعدات.

وأوضح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أنه تم إنجاز الكثير منذ مؤتمر لندن في عام ٢٠٠٦ وأن المشاورات استمرت بين اليمن وشركائها في التنمية وتوصلت تلك المشاورات إلى عدد من التوصيات من أهمها استكمال تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز القدرات الفنية لإعداد وتنفيذ المشاريع وبرمجتها ومتابعتها وتقييمها وفق جداول زمنية محددة.

وبيّن أن استكمال تنفيذ المشاريع المتفق عليها خلال العام الحالي يتطلّب مضاعفة الجهود لتذليل الصعوبات لتحقيق هذا الالتزام، وبالتالي فإن هناك حواراً مستمراً بين دول مجلس التعاون والحكومة اليمنية من خلال فرق العمل المشترك من كلا الجانبين يستهدف الوصول إلى أفضل الحلول لمواجهة التحديات المتعلقة بالقدرات الاستيعابية لتنفيذ المشاريع.□

وزير الخارجية البريطاني: سنستمر مع المجتمع الدولي بدعم اليمن

أكّد وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند "إن اجتماع لندن سيشكّل خطوة هامة على الطريق الطويل الممتد أمام اليمن، لكنها لن تكون خطوة تبدأ وتنتهي هنا. وسنستمر نحن والمجتمع الدولي على نطاق أوسع بالتعاون مع اليمن للتغلّب على التحديات التي يواجهها".

وقال في كلمة افتتاحية لاجتماع لندن الخاص بشركاء وأصدقاء اليمن مساء الأربعاء في العاصمة البريطانية لندن "سوف نستمر نحن والمجتمع الدولي على نطاق أوسع بالتعاون معكم للتغلّب على هذه التحديات التي تواجهونها. وإنني أؤكد هنا بأن دورنا هو تقديم الدعم، وبأن مسئولية معالجة هذه القضايا تكمن أولاً وقبل كل شيء بيد الحكومة اليمنية نفسها".

وأضاف مخاطباً رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور "أود أن أقدّم لكم ضمان استمرار صداقة المجتمع الدولي مع اليمن ونواياه الطيبة تجاهه. فقد اجتمع شركاؤكم من المجتمع الدولي للمشاركة في هذا اللقاء لأجل الاتفاق معكم على أفضل السبل الممكنة لتقديم الدعم لكم".

وقال "إننا نجتمع كأصدقاء لليمن، وجميعنا تربطنا روابط قديمة وقوية مع اليمن، وإننا مجتمعون هنا لأننا نعلم بأن اليمن يواجه أزمة يمكن أن يكون لها تداعيات على الشعب اليمني وعلى المنطقة ككل ولقاءنا اليوم بهدف منع وقوع تلك الأزمة. فإن أمامنا فرصة محدودة لعكس مسارها. وإننا نحتاج للتعاون مع بعضنا البعض، مع حكومة اليمن".

وأضاف أن دعوة بريطانيا لهذا اللقاء "لأن لدينا فهم وتقدير مشترك للتحديات المعقدة والمترابطة التي يواجهها اليمن، وهو فهم مبني على عقود من الدعم المقدم لهذا البلد. فاليمن هو أكثر الدول العربية فقراً".

وتابع "يجادل البعض بأن ضخ المزيد من الأموال هو العلاج لهذه التحديات. الأموال، بطبيعة الحال، تعتبر ضرورية، وقد رفعنا- إلى جانب الكثيرين غيرنا- المساعدات لليمن خلال السنوات الأخيرة. لكن يمكن للأموال أن تعم بفائدتها فقط عند منحها بموجب مجموعة واضحة من الأولويات. وعلاوة على ذلك، تعهدت الكثير من الدول بمنح مساعدات لم يتم إنفاقها بعد. إن بذل الجهود في اليمن صعب، لكننا بحاجة إلى توجيهات واضحة من الحكومة اليمنية".

واستطرد ميليباند قائلاً "إننا نجتمع هنا اليوم بعد مرور شهر ويوم واحد فقط على المحاولة الإرهابية الفاشلة التي نفذها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. يستغل تنظيم القاعدة وحلفاؤه بشكل مضطرد انعدام الاستقرار والأمن في مناطق كاليمن. ومثل هذه النشاطات لها تأثير مدمر على الشعب اليمني، وعلى التنمية في بلاده، وكذلك على الأمن الإقليمي والعالمي على نطاق أوسع".

وأضاف "تمضي الحكومة اليمنية في جهودها لتفكيك تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. ويلتقي المجتمع الدولي اليوم لإرسال رسالة دعماً للشعب اليمني والحكومة اليمنية لكي يقفوا في مواجهة نمو تنظيم القاعدة والتغلّب عليه، ويتعاون أعضاء المجتمع الدولي مع الحكومة اليمنية منذ عدة سنوات لمساعدتها في تفكيك تنظيم القاعدة، وكذلك المساعدة في حرمان أتباعه من أن يجدوا لأنفسهم في اليمن ملاذاً آمناً".

وقال "من الواضح أن أي رد لمواجهة هذه المشكلات يجب أن يكون رداً شاملاً يعالج أسس الأسباب، وليس عوارضها فقط". مشيراً إلى أن هذا اللقاء سيركّز على كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبقيامنا بذلك فإننا نعالج الأسباب الكامنة وراء الإرهاب".

وتابع وزير الخارجية البريطاني "هنالك حاجة لتوجيهات وقيادة واضحة ومتسقة من الرئيس علي عبد الله صالح وحكومته لأجل معالجة التحديات الأوسع نطاقاً التي يواجهها اليمن. وإنني على ثقة بأن الحكومة اليمنية ستكون على استعداد لتولي هذه المهمة، ونحن نقدم لها كل دعمنا".

وأضاف "وإنني مؤمن بأن ما يوازي ذلك بالأهمية هو وضع أسس عملية يسير بموجبها المجتمع الدولي لضمان تنسيق جهودنا والمضي في دعمنا لليمن".

رئيس الوزراء يلتقي الممثل التجاري بالمملكة المتحدة.□

المؤتمر حقق م

ونوّه الميتمي إلى أن الفقر والبطالة يمثّلان مشكلة كبيرة لليمن، إلا أن التحديات تتجاوز الفقر والبطالة فهناك شح المياه وهبوط مستويات إنتاج النفط وانخفاض الاستثمارات.

وقال "نحن الدولة الأفقر في العالم بالموارد المائية، واليمن استطاعت أن توصل رسالتها وتقول إن مواردنا محدودة، وهناك تمرّد في الشمال بصعدة، ودعوات انفصالية في الجنوب، وتزايد نشاط تنظيم القاعدة. أعتقد أن المؤتمر من الناحية السياسية والأمنية قد حقّق آمال وطموحات الحكومة اليمنية".

ونبّه الخبير الاقتصادي الميتمي إلى أنه على الرغم من إدراك وحماس المؤتمرين سواء المانحين أو المؤسسات الدولية أو دول الخليج لحاجة اليمن لمزيد من المساعدات إلا أن نقطة الضعف والثغرة في الجانب الاقتصادي أن تعهّدات مؤتمر لندن ٢٠٠٦ لم يتم الاستفادة منها إلا بالقدر اليسير.

وقال "المانحون لن يستطيعوا أن يقدّموا تعهّدات جديدة إلا إذا تم استيعاب تعهّدات مؤتمر لندن. ومؤتمر الرياض سيعالج كيفية استيعاب الحكومة للمنح والمساعدات وما يمكن تقديمه وهذا يتّصل برفع القدرة الاستيعابية والكفاءة الإدارية".

واعتبر الميتمي أن المؤتمر تفهّم حاجة اليمن إلى اجتثاث الإرهاب من خلال مشروع اقتصادي واجتماعي وليس من خلال الجانب الأمني فقط، كما أن اليمن تنظر نظرة شاملة إلى ظاهرة الإرهاب أكثر من توجيه ضربات عسكرية كما جرى في بعض البلدان.

موضحاً أن مؤتمر لندن يختلف في توجّهه عن مؤتمر لندن عام ٢٠٠٦ لأنه جاء كردّ فعل لما قام به تنظيم القاعدة في بلادنا، مما أثار مخاوف المجتمع الدولي والإقليمي من أن يحصل هذا التنظيم على موطئ قدم في بلد مهم جداً وكبير مثل اليمن، فاليمن ليست الصومال، نظراً لموقعها الإستراتيجي المطل على البحر الأحمر وتحديداً مضيق باب المندب الذي تمر عبره أكثر من ثلث التجارة العالمية، حيث أن وجود القاعدة إذا صح لها ذلك من شأنه أن يهدّد التجارة العالمية. وفي نفس الوقت فإن اليمن أكبر دولة من حيث عدد السكان في منطقة الخليج، وبلد جوار مع أهم البلدان المصدّرة للنفط وهي دول الخليج التي تستحوذ على أكثر من ٦٠٪ من احتياطيات النفط العالمي.

وأشار الدكتور الميتمي إلى أن المؤتمر حمل صبغة خاصة عن مختلف المؤتمرات وبالأخص مؤتمر لندن ٢٠٠٦ الذي كان مؤتمراً اقتصادياً اجتمع فيه المانحون والشركاء الدوليون لمعرفة احتياجات بلادنا التنموية وتمخّض عنه تقديم تعهّدات